

نائب عام حازم لتمديد القضاء السعودي

سعود المعجب

رأس الحربة في معركة تطوير منظومة الحقوق



● تحول الأنظمة القضائية من الأسلوب العقابي إلى الأسلوب العلاجي يلعب دورا بارزا في ردم المتجاوزين بشكل يضمن اعتدال السلوك لخدمة المجتمع.



● النيابة العامة في المملكة، المرتبطة بالمقام السامي، تتمتع باستقلالية تامة، والموقع القوي الذي حظي به المعجب كأول رئيس لأول نيابة عامة سعودية مكّنه من تعزيز مكانة المرأة وفتح باب العمل لها داخل مؤسسته.



الإصلاحات والتحديات القضائية والعديلية والحقوقية العامة التي تجربها النيابة العامة تشمل مراجعة شاملة لتصنيف الجرائم الموجبة للتوقيف الاحتياطي أو الحبس لفترات غير محدودة

أرض المملكة، ولم تقف حبال الظروف الصحية الطارئة مكتوفة الأيدي، خاصة في ظل المنعطف الصحي الحالي الذي يشهده العالم بسبب جائحة كورونا، فسعت إلى تعزيز التوعية المجتمعية لدى الأفراد، من خلال حث الجميع على استسقاء المعلومات من مصادرها الرسمية، وعدم الانسياق وراء الشائعات التي من شأنها المساس بالنظام العام، والتحصن والتنبه من نشر أو ترويج الشائعات والمعلومات المضللة، علاوة على تسخير ما أسمته "الرصد النبائي" المعنى بمتابعة كل ما ينشر ويثبت عبر المنصات الإعلامية كافة، بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي، على مدار أربع وعشرين ساعة، ورصد أي نشاط أو سلوك خارج عن الأنظمة والتعليمات، وخصوصا المتعلق منها بأزمة كورونا، وتحريك الدوى الجزائية العامة بحق الجناة.

أن تعيش أمانا مطمئنا ملماً بحقوقك وحقوق غيرك وفي ظل وطن آمن، هذا ما يشغل النيابة العامة ممثلة برئيسها المعجب، والسدى وثقى في تصريح له مؤخرا جسور الطمانينة ونبذ الخوف في ظل نيابة عامة تعي ما هو الحق وتعطي حقوق الآخرين، وتعطي دالة على الاهتمام بكافة شرائح المجتمع.

قال المعجب بمناسبة توقيع اتفاقية بين النيابة العامة ووزارة التعليم إن "كل مواطن ومواطنة ومقيم في البلد العالي تحت الحماية الجنائية من قبل النيابة العامة، ولا شك أن المعلم والمعلمة من ضمن هؤلاء الذين تقوم النيابة العامة بحمايتهم الحماية الجنائية، بما يحمله من المسؤولية العظيمة في تربية الأجيال المستقبلية وبما يخدم مصلحة الوطن، ويستنفق النيابة العامة بحزم وقوة لكل من يتعدى على حقوق المجتمع ويتحدث ويسبى إلى فرد من أفراد المجتمع وبالأخص المعلم والمعلمة".

ويبدو أن الحزم الذي يظهره المعجب في وجه رافضي التطوير القضائي يؤتي أكله، فهي هي خطوات النيابة العامة السعودية تتألي في تغيير ثقافة الحقوق في المملكة، ونقلها إلى الحالة المدنية تماشياً مع التحولات الكبيرة التي تشهدها البلاد.

وحسنة السيرة والسلوك، ولم يحكم عليها بحد أو تعزير أو جرم مخل بالشرف أو الأمانة، أو تعرضت لفصل من وظيفة عامة. وفي ما يخص الترقينات أصدرت النيابة العامة تنظيمها بخصوص هذا الأمر، فمن تشغل وظيفة مساعد محقق يجب أن تكون ملازم تحقيق لمدة ثلاثة أعوام، ويشترط في من تشغل منصب محقق شأن أن تكون أمضت عاما على الأقل في مهمة مساعد محقق، أو اشتغلت بأعمال نظيرية لمدة أربعة أعوام، ومن تشغل مرتبة محقق أول يجب أن تكون قد أمضت أربعة أعوام على الأقل في مرتبة محقق ثان أو اشتغلت بأعمال نظيرية لثمانية أعوام.

وحين أعلنت اللجنة العليا لمكافحة الفساد، برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان وعضوية عدة جهات حكومية من ضمنها النيابة العامة، القبض على أسراء ووزراء حاضرين وسابقين في 2 نوفمبر 2017 ذلك الإجراء الكبير في تاريخ المملكة الحديث، ظهر المعجب بمثابة المؤتمن على قضايا المال العام، وضمير المواطن السعودي، فكان المتابع الدقيق لكل مجريات التحقيقات وأدق تفاصيلها وقال حينها لـ "المرصد النبائي" النيابة العامة تستطيع أن تدعي على أي شخص، عابداً كان أو اعتبارياً، ولا حصانة لأحد إلا من نص النظام عليهم، وتتخذ بحقهم الإجراءات النظامية التي وضحت طريقة التعامل معهم في حال التلبس والاشتباه"، مؤكداً على مواصلة محاربة الفساد والمفسدين وافتقارهم من الجذور في كل زمان ومكان. ولم يكن الدور المعنى بمهام النائب العام والنيابة العامة محصوراً بالداخل السعودي دون الخارج، فإمام قضية مقتل جمال خاشقجي كان للنيابة العامة دورها الصريح والشفاف ولم تعط فرصة لأي تأويلات واتهامات، فأصدرت بيانها الذي أوضحت فيه كافة مجريات القتل، وأدق التفاصيل والملايسات التي أحاطت بالجريمة، وما تم بشأنها من جزاءات وعقوبات منهيبة بذلك حالة الجدل والشائعات التي دارت حول القضية.

المجتمع وكورونا

يعكس دور المعجب اهتمام النيابة العامة بالمجتمع أمنياً وحقوقياً، وهو اهتمام لم يجعلها بمنأى عن صحة المواطن أو المقيم على

إضافة إلى تأطير تنفيذها ضمن حيز اختياري، وقد أكد مهتمون على نجاعة تحول الأنظمة القضائية من الأسلوب العقابي إلى الأسلوب العلاجي ودورها في ردم المتجاوزين بشكل يضمن اعتدال السلوك لخدمة المجتمع. ما زالت النيابة العامة تواصل سعيها لتحقيق المزيد من الطموح ضمن رؤية المملكة 2030. فكان رفع نسبة مشاركة المرأة السعودية في العمل، وتمكينها من دعم قدراتها بالتأهيل، وإتاحة الفرصة لاجلها شريكاً فاعلاً في بناء الوطن والتنمية، وكانت من أولى المؤسسات التي مكّنت المرأة من العمل في أعمالها القضائية، وتعيينها عضو نيابة عامة تمارس كافة الاختصاصات من هذا الشأن.

يقول المعجب "إن المرأة أثبتت كفاءتها للاتحاق في جميع الأعمال، والنيابة العامة قامت باختيار صفوة للعمل في النيابة العامة، وستكون هناك دفعات أخرى ستحتل بنصيب التعيين في النيابة العامة لاحقاً"، وجاء تعيينهن بمسمى وظيفي "ملازم تحقيق" متساويا بينهن وبين المحققين الذكور في ما يخص استلام القضايا، فهي مخولة للتحقيق في قضايا القتل والتخوين والابتزاز والسرقة وغيرها من الجرائم التي تستوجب العقاب، وكذلك التساوي في العائد المادي المقرر كل شهر، والترقيات، مشترطة الأيقل عمر المتقدم للوظيفة عن 22 عاماً، وحصولها على شهادة أو تخصص الأنظمة من الجامعات السعودية أو ما يعادلها، وأن تكون مؤهلة صحياً،

وعدم الجنوح والتوسع في توقيفه، وقامت النيابة العامة بمراجعة شاملة لتصنيف الجرائم ودراستها مراعية في ذلك التوازن بين حقوق المجتمع وأمنه واستقراره، وبين حقوق المتهمين، بحيث لا يكون هناك إفراط ولا تفريط، واتخاذ أعلى المعايير النظامية في إقراره وذلك عبر نشرة صادرة بينت فيها أن هذا القرار المحدد للجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف عملت عليه من خلال عدة لجان متخصصة علمياً وجنائياً، وبعد رصد وتحليل للجرائم ومدى خطورتها، وتبعات الإيقاف أو الإفراج عن المتهمين، سواء عليهم وأسرهم، أو على المجتمع، أو دور التوقيف والسجون، ونحو ذلك من الاعتبارات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي للقطاع الأمني دور مهم فيها، مشيرة إلى أن الإفراج عن المتهم في مرحلة التحقيق إجراء رصين ومحاط بعدة ضمانات.

مكافحة الفساد وتمكين المرأة

تنظر النيابة العامة حين تطالب بأي عقوبة إلى الصلحة العائدة للمتهم، وبما أن العقوبات تستهدف الإصلاح والتأهيل. وكما أفاد محامون فإن إقرار قانون العقوبات البديلة يُحدد خطوات العمل للمحامين مستقبلاً، أخذين في العلم أن هذا الإجراء نابع من اقتراح سابق جعلت منه النيابة العامة في طور التنفيذ عما قريب، مُدلة العوائق والعمل على إزالتها، فسبق وأن تقدمت بكيونة الاقتراح وزارة العدل ولكنه توقف، وبحسب حديث دأر يعود هذا التوقف إلى اختيار الجهة الموكلة بالتنفيذ ومن ستكون المحكمة أم وزارة الداخلية،

ومنذ تولي المعجب رئاسة النيابة العامة وهي تسعى إلى تطوير منظومة الحقوق، ووضع خطة إصلاحات حقوقية وقضائية، كونها السبابة إلى المطالبة بتطبيق الأنظمة والقرارات المستحدثة، وبالتالي تسعى على الدوام إلى تغيير مطالباتها السابقة أمام المحاكم وبما يقتضيه الحال، حيث ساهمت في إيقاف المطالبة بالحكام القتل تعزيراً على الأشخاص الذين لم يتجاوزوا الثمانية عشر عاماً وقت ارتكابهم الفعل المُعاقب عليه. ويشمل هذا مرتكبي الجرائم الإرهابية الذين صدرت بحقهم أحكام نهائية. كما عززت النيابة من مطلب إلغاء عقوبة الجلد، داعية إلى استبدالها بعقوبات بديلة بحسب ما يصدره ولي الأمر من أنظمة أو قرارات بهذا الشأن وتفصيلها سترى النور قريباً، وتخص بالمطالبة بتطبيق العقوبات البديلة وبمجموعة من التدابير والإجراءات التي تحل محل العقوبات السالبة للحرية أو العقوبات الجسدية يصدرها القاضي بهدف تحقيق النفع العام للسجين والمجتمع، بحسب ما تسمح به الأنظمة واللوائح المنظمة لذلك، حيث تتيح للمحكومين قضاء محكوميتهم في تقديم خدمات اجتماعية أو

صادق الشعلان
كاتب سعودي



أضحى النائب العام السعودي سعود المعجب مكثراً متابعة المجتمع في المملكة، مُعتلياً منصة الاهتمام والاستحواد، إن لم نبالغ، عن باقي وزراء ورؤساء الجهات والدوائر الحكومية، نظير ارتباطه الرئاسي لجهة مناط بها إرساء العدل وحفظ الحقوق، الأ وهي النيابة العامة التي أقرتها المملكة عام 2017 وبقرار ملكي لتحلل بديلة عن هيئة التحقيق والإدعاء العام.

وتتمتع النيابة العامة في المملكة، المرتبطة بالمقام السامي، باستقلالية تامة، ويُشار لرئيسها بالنائب العام، والذي حظي به المعجب كأول رئيس لأول نيابة عامة تشهدها البلاد، في خطوة صُنّت من الكثيرين بالإيجابية.



المعجب يعود له الفضل في المطالبة بإلغاء عقوبة الجلد، من خلال دعوته إلى استبدالها بعقوبات السجن أو الغرامة أو بعقوبات بديلة، بحسب ما يصدره ولي الأمر من أنظمة أو قرارات بهذا الشأن وتفصيلها سترى النور قريباً

وتتبع تلك القفزة عمليات إصلاح متدرجة وشاملة تطل مختلف هيكل الدولة السياسية والاقتصادية والإدارية، سعياً للتحديث ومواكبة متغيرات العصر والاستجابة لتطور عقلية جيلها الصاعد والتبدل في حاجاته، فأصبحت مُلتقى أخبار المواطن الحريص على متابعة قراراتها أولاً بأول والتي جعلته في مامن حقوقي خاصة بعد إرساء عدد من القواعد والأنظمة.

طريق الإصلاح

من ضمن الإصلاحات والتحديثات القضائية والعديلية والحقوقية العامة التي أجرتها النيابة العامة، مراجعة شاملة لتصنيف الجرائم الموجبة للتوقيف، وبناءً على خطاب نصه "يحدد النائب العام بعد الاتفاق مع وزارة الداخلية ورئاسة أمن الدولة ما يُعد من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف وينشر ذلك في الصحيفة الرسمية". وراعى التصنيف المُعدل تقليص حالات الحبس الاحتياطي وتحديدتها في مجموعة من الجرائم في إطار مراعاة حقوق المتهم،

